مقدّمة

أهميّة الدّراسة

يَحتلُّ الرأيُ العام في الولايات المتحدة الأمريكية مكانة مهمة من بين مؤسسات صنع السياسة العامّة، وسبب ذلك هو طبيعة عملية صنع السياسة العامّة في الولايات المتحدة التي تتصف باشتراك شبكة معقّدة من المؤسسات والقوى، فعملية انتخاب الرئيس الأمريكي وأعضاء الكونغرس تستند وبشكل كبير على الرسائل التي يوجّهها المرشّحون إلى الرأي العام بواسطة مؤسّسات إعلامية ضخمة، وتستندُ إلى دراسات تقوم بها مؤسسات بحثية رصينة تعمل على قياس الرأي العام بواسطة استطلاع آرائهم عن السياسات العامّة، فالناخب الأمريكي لا يصوت لمرشح، بل لسياسة عامّة، كما ان الرسائل التي يوجهها الرؤساء المعروفة برسالة الاتحاد توجه إلى الرأي العام، بل حتى عملية تشريع القوانين في الكونكرس تخضع لمشاركة الرأي العام بواسطة قنوات متعددة اهمها جلسات الاستماع. حتى القضاء الذي يفترض أن يكون بمنآى عن التأثيرات يشهد تزايد دور الرأي العام في قرارات المحاكم، ولاسيما فيما يتعلّق بالرأي حول سياسات عامّة معينة . وإذا كان النمط الشائع في الديمقراطيات الأوربية هو فاعلية دور الرأي العام في صنع السياسة العامّة في بُعدها الداخلي مع الاتفاق على اجندة السياسة الخارجية ، فإنَّ فاعلية الرأي العام في الولايات المتحدة لاتقتصر على البعد الداخلي للسياسات العامّة فحسب، بل يمتدّ اثره وفاعليته إلى البُعد الخارجي، وهذا النمط بدا واضحا في حُقب مختلفة لعلّ أهمّها إبّان حرب فييتنام وظهور رأي عام مناهض للحرب، وكان من مخرجاتها فرض قانون صلاحيات الحرب War Power Resolution عام ١٩٧٣م، وتجاوز الكونكرس لفيتو الرئيس نيكسون. وظهر ذلك جلياً في صنع السياسة العامّة حيال العراق، إذ دعم الرأي العام الإدارة الديمقراطية لدورتين انتخابيتين في أعقاب تداعيات غزو العراق في عام ٢٠٠٣م، ليدعم قرار الانسحاب من العراق بوصفه سياسة إمريكية حيال العراق، وكذلك ترك أثره على الكيفية التي استجابت فيها الإدارة الأمريكية حيال بروز تهديد داعش في العراق عام ٢٠١٤م، التي اتسمت بالتردّد وكان سبب ذلك نفور الرأي العام الأمريكي من أيّ تدخّل خارجي جديد في أعقاب تداعيات غزو العراق.